الجزء السادس: مؤشرات تتعلق بالأداء المؤسسي وسيادة القانون

- مؤشر الأداء البيئي.
- مؤشر سيادة القانون.
- مؤشر مُدركات الفساد.

مؤشر سيادة القانون

Rule of Law Index

- **نبذة عن المؤشر:**

هو مؤشر يقيس مدى التزام الدول بسيادة القانون، وهو مرجع أساسي وأكثر دقة، حيث أنه يوفر بيانات دقيقة عن ثمانية أبعاد خاصة تتعلق بسيادة القانون وهي:

1. **القيود على السلطات الحكومية Constraints on Government Powers**: يقيس فعالية الضوابط المؤسسية على سلطة الحكومة من قِبل السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، ووكالات التدقيق والمراجعة المستقلة، وكذلك فعالية الرقابة غير الحكومية من قِبل وسائل الإعلام والمجتمع المدني، والتي تخدم دورًا مهمًا في مراقبة الإجراءات الحكومية وعقد المسؤولين، هذا العامل يقيس أيضا مدى حدوث تحوّلات في السلطة وِفقاً للقانون وعما إذا كان المسؤولون الحكوميون يُحاسبون على سوء السلوك الرسمي.
2. **غياب الفساد Absence of Corruption**: يقيس غياب الفساد في الحكومة، ويراعي هذا العامل ثلاثة أشكال للفساد وهي: الرشوة، التأثير غير السليم من قبل المصالح العامة أو الخاصة، واختلاس الأموال العامة أو غيرها من الموارد.

هذا ويتم فحص ثلاثة أشكال من الفساد فيما يتعلق بموظفي الحكومة في السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، الجيش والشرطة والسلطة التشريعية.

3. **الحكومة المفتوحة :Open Government** يقيس ما إذا كان يتم نشر القوانين والمعلومات الأساسية في الحقوق القانونية، ويُقيّم جودة المعلومات التي تنشرها الحكومة، كما ويقيس ما إذا كانت طلبات المعلومات التي تحتفظ بها وكالة حكومية تُمنح بشكل صحيح، وأيضاً فإنه يقيم فعالية آليات المشاركة المدنية وما إذا كان يمكن للناس تقديم شكاوى محددة إلى الحكومة.
4. **الحقوق الأساسية Fundamental Rights**: يقيس حماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الإنفاذ الفعال للقوانين التي تضمن الحماية المتساوية، وحق الفرد في الحياة والأمن، والإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المتهم، وحرية الرأي والتعبير وحرية العقيدة والدين والحق في الخصوصية وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحقوق العمل الأساسية، بما في ذلك الحق في المفاوضة الجماعية، وحظر العمل القسري وعمالة الأطفال، والقضاء على التمييز.
5. **النظام والأمن Order and Security**: يقيس التهديدات المختلفة للنظام والأمن بما في ذلك الجريمة التقليدية والعنف السياسي والعنف كوسيلة لتصحيح المظالم الشخصية.
6. **إنفاذ النظام Regulatory Enforcement**: يقيس مدى تطبيق اللوائح بفعالية ويتم فرضه دون تأثير غير لائق من قبل الموظفين العموميين أو المصالح الخاصة، ويشمل أيضًا ما إذا كانت الإجراءات الإدارية تتم في الوقت المناسب دون تأخير غير معقول وما إذا كان يتم احترام الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات الإدارية.

يعالج هذا العامل أيضًا ما إذا كانت الحكومة تحترم حقوق الملكية للأشخاص والشركات.

7. **العدالة المدنية Civil Justice**: يقيس ما إذا كانت أنظمة العدالة المدنية يمكن الوصول إليها وبأسعار معقولة، وخالية من التمييز والفساد والتأثير غير السليم من قِبل الموظفين العموميين.

وأيضاً يفحص ما إذا كانت إجراءات المحاكمات تتم دون تأخير غير معقول، وإذا تم تنفيذ القرارات بفعالية، كما يقيس إمكانية الوصول إلى آليات بديلة لتسوية المنازعات وحيادها وفعاليتها.

8. **العدالة الجنائية :Criminal Justice** يقيس ما إذا كان التحقيق الجنائي وإصدار الأحكام والإصلاحات فعّالة، وما إذا كان نظام العدالة الجنائية غير مُتحيّز وخالي من الفساد وخالي من التأثير غير السليم وحماية الإجراءات القانونية وحقوق المتهمين.

- **<u>الجهة التي تصدر المؤشر</u>**:

المؤشر يصدر في تقرير سنوي عن مشروع العدالة العالمي **(World Justice Project)** وهي منظمة مستقلة تعمل على تعزيز سيادة القانون في جميع دول العالم.

- **<u>منهجية المؤشر ومعاييره</u>**:

تنحصر درجة المؤشر بين (0 - 1)، حيث أنه كلما اقتربت الدرجة من (1) كان أفضل، ويتم احتساب قيمة المؤشر من خلال (47) مؤشراً فرعياً - بالتشاور مع الأكاديميين والممارسين وقادة المجتمع من جميع انحاء العالم - تدور حول المواضيع التالية:

- ✓ القيود على السلطات الحكومية
- ✓ غياب الفساد
- ✓ الحكومة المفتوحة
- ✓ الحقوق الأساسية
- ✓ النظام والأمن
- ✓ إنفاذ النظام
- ✓ العدالة المدنية
- ✓ العدالة الجنائية
- ✓ العدالة غير الرسمية

- **<u>نتائج الأردن في المؤشر:</u>**

يلاحظ تراجع ترتيب الأردن عالمياً في الفترة (2014- 2022)، ففي الوقت الذي حصل في عام (2014) على الترتيب (38) من أصل 99 دولة تراجع بعد ذلك ليصل (61) في عام (2022). وبالنظر إلى الدرجة المتحققة للمؤشر في الأردن نجد أن هناك تذبذباً واضحاً فيها خلال الأعوام المذكورة، حيث حصل على (1/0.57) عام (2014)، ليرتفع إلى (1/0.6) عام (2018/2017)، ويعود ليهبط إلى (0.54) في عام (2022)، على المستوى العربي فقد حافظ الأردن على ترتيبه الثاني عربياً بعد الإمارات. كما هو موضح في جدول 1، شكل 1، شكل 2 وشكل 5..

ويعود انخفاض مؤشر سيادة القانون إلى عدد من العوامل ومنها: انفتاح الحكومة (40 %) والحقوق الأساسية (48%) والفساد (47%)، أما العوامل التي ساهمت برفع المؤشر فتشمل، الأمن والأمان (76%) والعدالة المدنية (61%) والجنائية (56%).

جدول 1: وضع الأردن في مؤشر سيادة القانون للأعوام 2014 – 2021

السنة	الترتيب عالمياً	عدد الدول المشاركة	الدرجة المتحققة	الترتيب عربياً	الأول عربياً
2014	38	99	0.57	2	الإمارات
2015	41	102	0.56	2	الإمارات
2016	42	113	0.59	2	الإمارات
2018/2017	42	113	0.6	2	الإمارات

الإمارات	2	0.57	126	49	**2019**
الإمارات	2	0.57	128	50	**2020**
الإمارات	2	0.55	139	59	**2021**
الإمارات	2	0.54	140	61	**2022**

شكل 1: ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر سيادة القانون للأعوام 2014– 2022

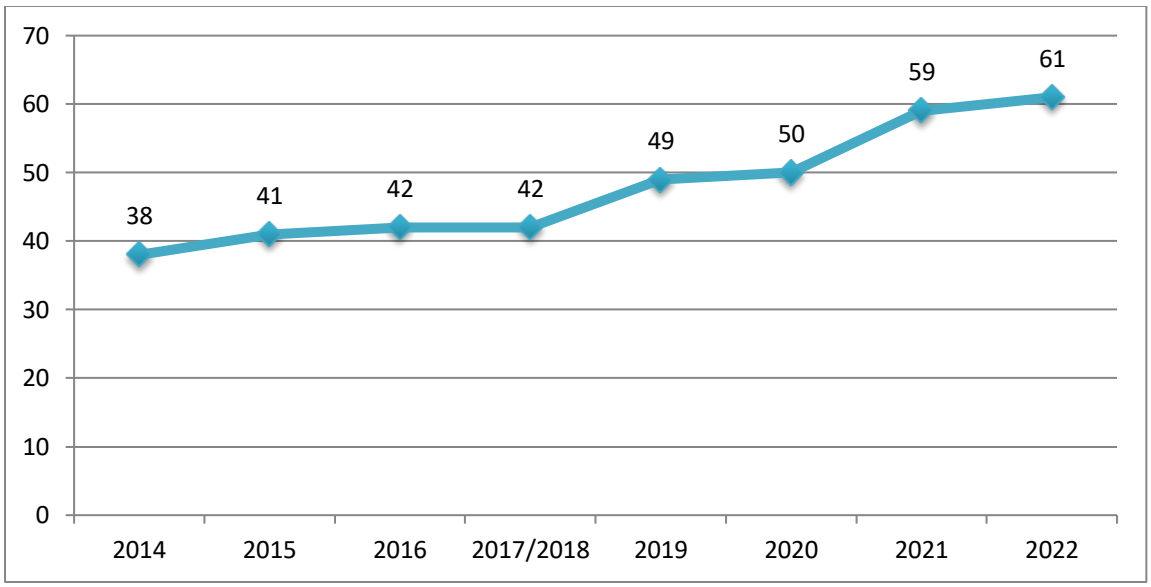

شكل 2: الدرجة التي حققها الأردن في مؤشر سيادة القانون للأعوام 2014 – 2021

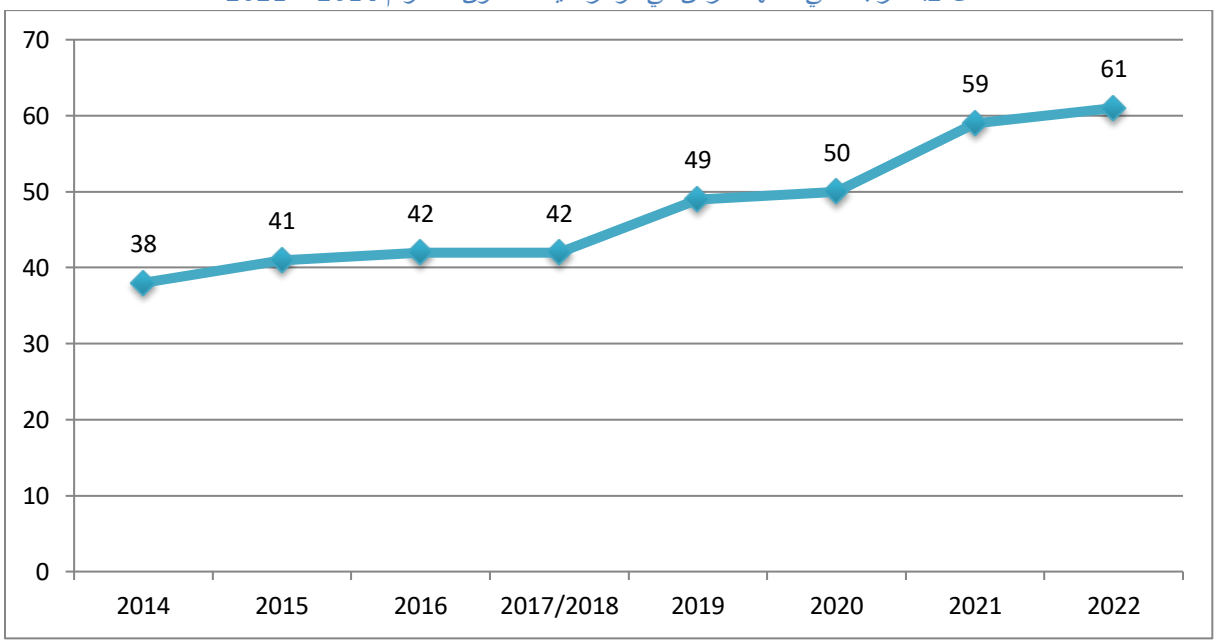

جدول 2: المؤشرات الفرعية لسيادة القانون 2022 لـ 140 دولة

مؤشر الفرعي	الترتيب	الدرجة
القيود على السلطات الحكومية	100	0.54
غياب الفساد	47	0.58
انفتاح الحكومة	112	0.38
الحقوق الأساسية	102	0.46
الأمن والأمان	57	0.76
إنفاذ القانون	55	0.54
العدالة المدنية	46	0.60
العدالة الجنائية	45	0.55

شكل 3: الدول العشر الأوائل في مؤشر سيادة القانون عام 2022 (أكثر الدول سيادةً للقانون)

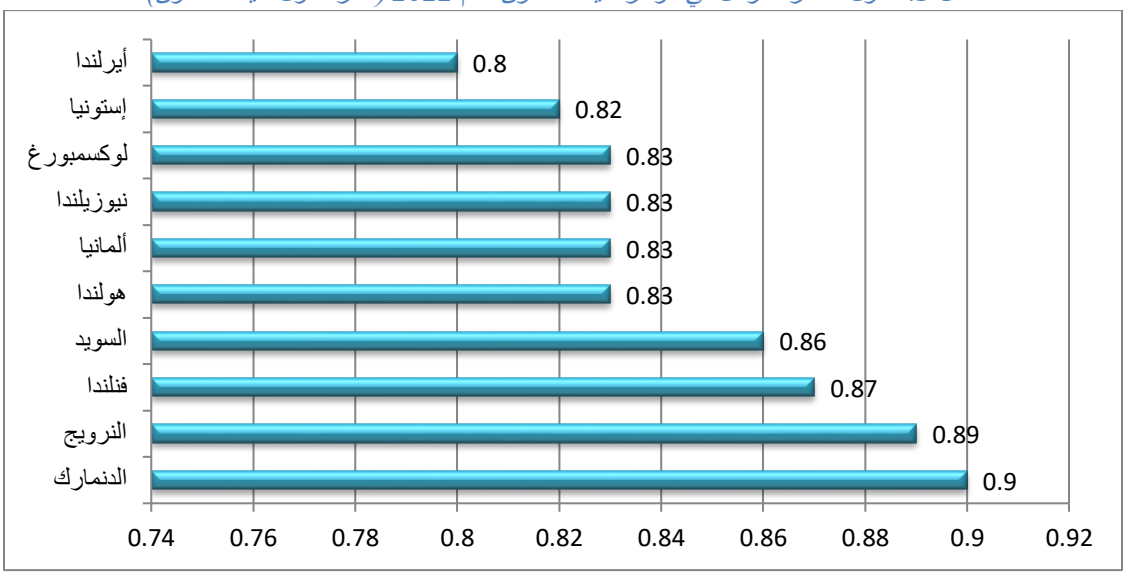

شكل 4 : الدول العشر الأواخر في مؤشر سيادة القانون عام 2022 (أقل الدول سيادةً للقانون)

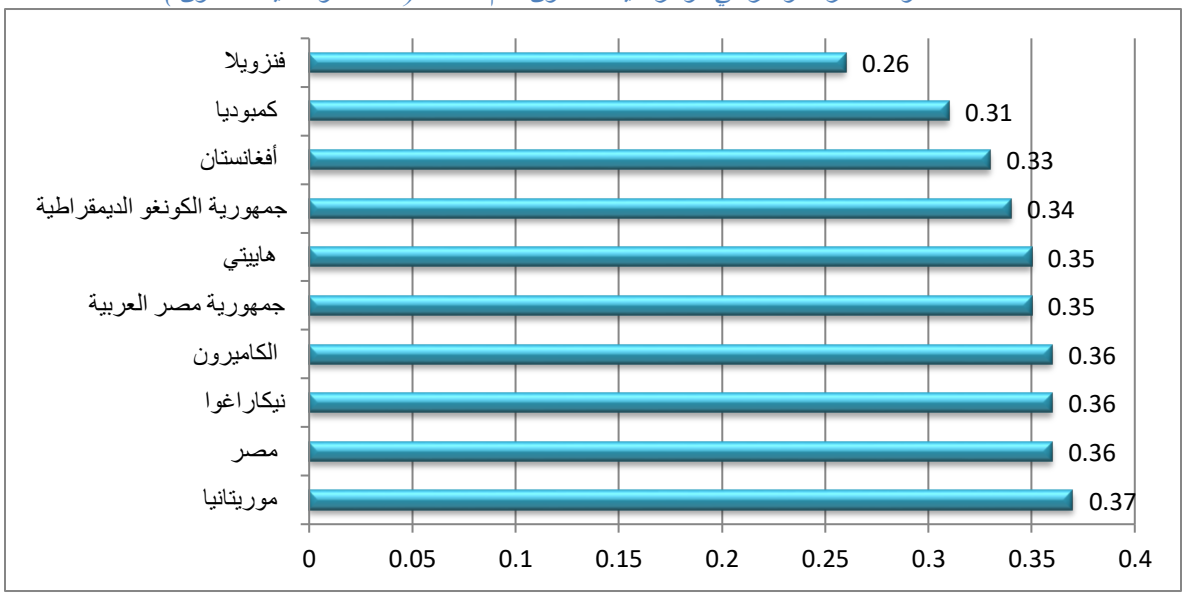

شكل 5: ترتيب الدول العربية والدرجة المتحققة في مؤشر سيادة القانون عام 2022